إنجازات مركز عدالة في النصف الأول من العام 2022

صدر في 12 أيلول 2022

يسّر مركز عدالة أن يضع بين ايديكم النجاحات التي حققناها نتيجة لعملنا في المجال القانوني والمرافعة الدولية خلال النصف الأول من العام 2022:

كانون الثاني\يناير:

- أعلن وزير الرفاه والضمان الاجتماعي الإسرائيلي عن تعيين رئيس للمجلس القومي للأمن الغذائي لأول مرة منذ عام 2019. كما وتم تعيين عضوين عرب في المجلس، وهو أول تعيين من نوعه لخبراء عرب منذ سن قانون الأمن الغذائي لعام 2011. مع هذه التعيينات، ستبدأ أخيرًا بالعمل اللجنة غير الفعّالة ولكن الحيوية لجميع المواطنين الفقراء في الدولة، وخاصة المواطنين الفلسطينيين، الذين يعاني أكثر من 40٪ منهم من انعدام الأمن الغذائي.

شباط\فبراير:

- أعلنت وزارة المواصلات والأمان على الطرق أنها لن تغير مسار الحافلات من مدينة "نوف هجليل" (الناصرة العليا) والتي تمر عبر العديد من البلدات والقرى العربية في طريقها إلى القدس، الأمر الذي كان سيترك العديد من المواطنين الفلسطينيين بدون مواصلات عامة. هناك نقص مزمن في وسائل النقل العام في البلدات العربية في إسرائيل مقارنة بالبلدات اليهودية، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة السكان العرب على العمل والوصول إلى المرافق الصحية والمدارس والخدمات العامة الأخرى.

آذار\مارس:

- عدّل "مفعال هبايس" سياسته بحيث أصبح يسمح للمقيمين الدائمين في إسرائيل (بالإضافة إلى المواطنين الإسرائيليين)، وخاصة الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية والسوريين المقيمين في هضبة الجولان، بالتقدم بطلب للحصول على منح دراسية للتعليم العالي. في عام 2021، قدم "مفعال هبايس" 38،000 منحة دراسية بقيمة 10،000 شاقل لكل منها. يمكن استخدام هذه الحالة لتحدي برامج المنح التعليمية الأخرى الممنوحة بطريقة تمييزية مماثلة.

لقراءة المزيد: بعد تدخل مركز عدالة: تغيير الشروط التمييزية لمنحة "مفعال هبايس"

❖ أعلنت وزارة البناء والإسكان في 15 آذار 2022 أنها ستشتري شققًا في البلدات العربية والمدن المختلطة، من أجل تلبية احتياجات الإسكان العام للمواطنين الفلسطينيين. طالب مركز عدالة بتوسيع صلاحيات اللجنة العامة لفحص معايير الاستحقاق للإسكان العام، التي عينتها الوزارة مؤخراً، من أجل معالجة النقص الحاد في المساكن العامة في المدن العربية. كما طالبت عدالة بتعيين خبراء فلسطينيين في اللجنة لضمان التمثيل المناسب. في عام 2016، كانت 0.3٪ فقط من جميع شقق الإسكان العام تقع في البلدات العربية. اعتبارًا من عام 2017، لم يكن هناك شقق اسكان عام في 10 بلدات عربية مصنفة في أدنى مجموعة اجتماعية واقتصادية، تحتوي على 352،000 نسمة.
لقراءة المزيد: مركز عدالة يطالب بتوسيع تفويض اللجنة العامة لفحص معايير الاستحقاق للإسكان العام

❖ في أعقاب الالتماس الذي قدمه مركز عدالة إلى المحكمة العليا، قامت الشرطة بإزالة جميع حواجز التفتيش الاسمنتية التي نصبتها في القسم الغربي من حي الشيخ جراح في القدس. وجادل مركز عدالة في الالتماس، الذي قدمه بالتعاون مع الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس ونيابة عن السّكان، إن الشرطة لا تملك سلطة قانونية لإقامة هذه الحواجز، وأنها نُصبت بهدف العقاب الجماعي وقيّدت بشكل كبير الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، وأن هذه السياسة استندت إلى التنميط العنصري غير القانوني، لأن المستوطنين ظلّوا أحرارًا في دخول الحي والمرور عبره.
لقراءة المزيد: إزالة الحواجز الشرطية في حي الشيخ جراح مباشرة بعد يوم من التماس عدالة الى المحكمة العليا

نيسان\أبريل:

❖ في سابقة قضائية، صادقت المحكمة المركزية في حيفا على تقليل مدة أمر الاعتقال الإداري ضد مدّرس من أم الفحم يبلغ من العمر 29 عامًا من ثلاثة أشهر إلى أسبوعين فقط. وكشفت الأدلة أن الرجل حاول فقط تنظيم حافلات للمصلين إلى المسجد الأقصى للصلاة، وهو نشاط مشروع وقانوني، وممارسة للحرية الدينية وهي حق دستوري. قررت المحكمة أن القانون الجنائي هو السبيل المناسب لمعالجة أي جرائم مزعومة في هذه القضية.
لقراءة المزيد: في سابقة قضائية: المحكمة المركزية تقبل ادعاءات طاقم الدفاع بقضية الناشط سعيد جبارين بشكل جزئي

أيّار\مايو:

❖ تمكنت عائلة فلسطينية من الناصرة من تسجيل شقة اشترتها في مدينة طبريا على أرض يسيطر عليها الصندوق القومي اليهودي، بعد رفض أولي. تستند هذه القضية إلى سنوات من التقاضي من قبل مركز عدالة أمام المحكمة العليا بشأن واجب الدولة في عدم التمييز في تخصيص الأراضي.

❖ أصدرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي ترصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ملاحظاتها الختامية حول إسرائيل، مما أثار العديد من المخاوف الجدية حول القضايا التي سلط مركز عدالة الضوء عليها، بما في ذلك قانون القومية اليهودية، قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية، حالة الطوارئ المستمرة أثناء جائحة فايروس كورونا، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الستة المحظورة على أنها "منظمات

إرهابية"، سياسة إسرائيل في احتجاز جثامين الفلسطينيين "كأوراق مساومة"، القيود التمييزية المفروضة على مشاركة الفلسطينيين في الشؤون العامة، بما في ذلك الانتخابات، وغيرها العديد. يستخدم مركز عدالة الملاحظات الختامية كمحاججات مقنعة أمام المحاكم الإسرائيلية، وتؤثر هذه الملاحظات أيضًا على هيئات المعاهدات الأخرى في مراجعاتها لإسرائيل. من خلال تبني مواقف أثارها عدالة، يضفي مجلس حقوق الإنسان على حججنا مصداقية دولية إضافية.

لقراءة الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس لإسرائيل.

- أصدرت جهات حقوقية دولية تصريحات انتقادية بشأن محاولة إسرائيل تهجير قرية راس جرابة البدوية في النقب. أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا قصيرًا، وأصدر البروفيسور فرناند دي فارينيس-المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات، والبروفيسور بالاكريشنان راجاجوبال -المقرر الخاص للأمم المتحدّة المعني بالحق في السكن بيانًا، وحثّ فيه كلا الجانبين إسرائيل على إلغاء خطط التهجير بعد حملة المرافعة الدولية من قبل مركز عدالة. حذر الممثلون الأمميون من أن "آلاف المواطنين البدو في النقب يواجهون تهديدات بالتهجير لإفساح المجال لمزيد من المدن اليهودية والقواعد العسكرية وغيرها من مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تستثنيهم ومصالحهم التنموية".

لقراءة المزيد عن خطط إسرائيل للتهجير القسري لسكان راس جربة: دعاوي لإخلاء قرية راس جرابة

حزيران\يونيو:

- وافقت وزارة المواصلات والأمان على الطرق على تمويل شق طرق معبدة لمدارس في قرية تل عراد البدوية غير المعترف بها في النقب. إن عدم وجود طرق معبدة لسكان القرية البالغ عددهم 2،500 نسمة، بينهم 800 طفل، أمر خطير للغاية، خاصة في الأحوال الجوية السيئة.

- أصدرت لجنة التحقيق المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية والداخل الفلسطيني، التابعة للأمم المتحدة، تقريرها الأول إلى مجلس حقوق الإنسان، وقررت أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، إفلات الجيش الإسرائيلي من العقاب، والتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في الداخل هي الأسباب الجذرية للصراع. يتضمن التقرير العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين والتي قدمها مركز عدالة إلى لجنة التحقيق. يعد إدراج الفلسطينيين في الداخل أمرًا مهمًا لأنه لم يكن أبدًا جزءًا من أي ولاية من مهام لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة. يمثل هذا التفويض الأكثر اتساعًا نهجًا أوسع للوضع لا يقتصر فقط على التمييز الصارم على أساس الخط الأخضر، ويعكس الخطاب الجديد للفصل العنصري.

لقراءة المزيد: لجنة التحقيق الجديدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك شرقي القدس المحتلة والداخل الفلسطيني تصدر التقرير الأول.